دولـــة فلسطيـن

الإطار الوطني للمؤهلات

تشرين ثاني 2023

1. خلفية

قرر مجلس الوزراء الفلسطيني في جلسته التي انعقدت بتاريخ 2022/9/5 تشكيل لجنة فنية لمراجعة الإطار الوطني للمؤهلات الذي تم اعداد المسودة الصفرية له في عام 2013م والذي تضمن 8 مستويات، وإعداد اطار وطني للمؤهلات ، باعتباره عنصراً رئيساً وهاماً في إحداث الإصلاحات التعليمية وتقديم النسخة النهائية إلى مجلس الوزراء لاتخاذ المقتضى القانوني بها، حيث تعمل اللجنة حاليا وبشكل حثيث بالتنسيق مع مؤسسة التدريب الأوروبية(ETF) لإعداد خطة العمل التنفيذية وتطوير الأطار الوطني للمؤهلات National Qualification Framework (NQF) ضمن إطار موحد وشفاف يخلق التكامل بين أنواع التعليم والتدريب ويتماشى مع متطلبات سوق العمل المحلية والعالمية، بحيث يتم توحيد مخرجات التعليم والتدريب ضمن معايير الاعتماد والجودة بما يتيح امكانية اكمال العملية التعليمية في الخارج أو لأغراض اعتماد الشهادات ومعادلتها .

كما تعمل اللجنة على مراجعة ما تم عمله سابقا وتقيمه في ضوء المتغييرات والتطورات الحاصلة، بالاضافى الى دراسة توصيف المهن العربي AOC والفلسطيني POC. وايضا يتم العمل على تنفيذ دراسة معمقة لجهة وضع جدول أوزان ومقارنات مكافئة بين التخصصات المهنية والأكاديمية لغايات التجسير وربطها بالإطار الوطني للمؤهلات.

أهمية الاطار الوطني للمؤهلات:

الغرض من الإطار الوطني للمؤهلات هو توفير الهيكل المرجعي لنظام التعليم الوطني الشامل. التطبيق على الأرض ، على سبيل المثال سيتم تحديد الإرشادات والإجراءات والمعايير الخاصة بكيفية تحقيق رؤية NQF الخاصة بالتعلم مدى الحياة ، في دليل ملموس

وصف موجز للإطار الوطني للمؤهلات

الإطار الوطني للمؤهلات هو أداة لتنمية وتصنيف واعتماد المهارات والمعارف والمعارف والكفايات ضمن مستويات متفق عليها، وهو طريقة لهيكلة المؤهلات القائمة والجديدة والتي يتم تعريفها على أنها توصيفات واضحة بما ينبغي على المتعلم معرفته والتمكن من فعله سوا تعلمه في الغرفة الصفية أو في العمل أو بشكل أقل رسمية.

يمثل الإطار الوطني للمؤهلات قابلية المؤهلات المختلفة للمقاربة وكيف يمكن التقدم من مستوى لاخرضمن وعبر الحقول المهنية والأكاديمية المختلفة.

يمثل الإطار الوطني للمؤهلات لفلسطين المصفوفة الشاملة لنظم جميع المؤهلات في فلسطين، حيث يصف الإطار الوطني للمؤهلات **(8) مستويات مرجعية مختلفة المعارف والمهارات والكفايات الضرورية لاكتساب المؤهل** – سواء من خلال التعليم الرسمي أو التعليم غير الرسمي أو التعليم شبه الرسمي، تنسجم المستويات الثمانية مع البرامج التعليمية الفلسطينية ونظام الشهادات القائم إضافة الى المعيار الاوروبي (الإطار الاوروبي للمؤهلات EFQ)، **يوفر مؤشر المستوى لكل مستوى ملخصاً عن عن صفات متطلبات المؤهل في مجال دراسي أو عملي أو نشاط مهني معين، بعد ذلك يتم توصيف كل مستوى بتفاصيل أكبر تحت فئات المعرفة والمهارات والكفايات المكتسبة في هذا المستوى المعين.**

أهداف الإطار الوطني للمؤهلات

1. شمولية مفهوم المؤهل وعلى ضوء ذلك **تحديد المخرجات التعليمية المقصودة سواء للأفراد أو المؤسسات.**
2. بناء نظام شامل ومترابط للمدخلات والمخرجات التعليمية في جميع المراحل والمستويات، مما **يسهل عملية بناء البرامج التعليمية والانتقال فيما بينها وتقييمها وتطويرها.**
3. يساعد في تحقيق رؤية ورسالة النظام التعليمي والتي تتجسد في **سهولة الوصول والتطور المهني في ضوء معايير تنبثق من الإطار الوطني للمؤهلات.**
4. يساعد في وضع الأسس والمحددات **لجعل الخبرة المكتسبة من خلال العمل ذات قيمة وأهمية.**
5. تشكيل خارطة طريق **لتسهيل عملية الربط ما بين التعليم والعمل.**
6. يشكل مدخل **لجعل مخرجات النظام التعليمي ذات قيمة على المستوي الإقليمي والعالمي.**

2. خارطة طريق:

ان اعتماد اطار وطني للمؤهلات دون توفير مقومات التنفيذ له على ارض الواقع، لن يؤدي الى تحقيق الاهداف المرجوة منه. فقد واجهت معظم البلدان التي تنفذ أطر عمل للمؤهلات الوطنية (NQF) مشاكل جمة، يرتبط معظمها ، بطريقة أو بأخرى ، بفشل الحكومات في إدراك الآثار الجذرية للتغيرات التي تسعى إلى إدخالها والتي قد يحدثها الاطار الجديد على منظومة تنمية الموارد البشرية ومدى ارتباطها واستجابتها لاحتياجات الواقع الاقتصادي والاجتماعي واحتياجات سوق العمل. كما انه من الضروري تحديد الجهة الرسمية المسؤولة عن ادارة عمليات التنفيذ والمتابعة والتقييم للنظام الجيد. هذا بالاضافة

الى ضرورة توفير الاداوات والموارد اللازمة لصالح خطة التنفيد. كما ان من المخاطر الجدية لفشل النظام هو السرعة الزائدة في التنفيذ وعدم الذهاب بشكل تدريجي وفقا للقطاعات والتخصصات ذات الاولوية. كما انه من الاهمية بمكان الاخذ بعين الاعتبار استعداد وجهوزية مؤسسات التعليم والتدريب وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات المؤهلات المرتبطة بالاطار الجديد.

ان انشاء الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني، سيعزز وبشكل جذري المضي قدما في اعتماد وتنفيذ الاطار الوطني للمؤهلات، حيث ستشكل الهيئة نظام الحوكمة الداعم لتنفيذ الاطار وستعمل على صياغة القوانين ذات العلاقة (اطار التشريعات) كما ستوفر الموارد البشرية والمالية اللازمة، وتعمل مع كافة الشركاء ذات العلاقة وفق مسؤوليات ومهام محددة لكل طرف.

رغم ان الاطار الوطني للمؤهلات يشكل مرجعا اساسيا لبناء وادارة منظومة تنمية الموارد البشرية على المستوى الوطني، الا انه لا يمكن له ان يتحول الى اداة فاعلة بشكل عملي دون وجود عملية ربط واضحة مع الكفايات الفعلية لسوق العمل ومستويات العمل الاساسية من خلال نظام التصنيف والتوصيف المعياري للمهن، وعكسها ضمن معايير مهنية واضحة ومحددة. كما لا بد من وضع خطة تنفيذية مسبقة تحدد وتضمن توفير جميع الادوات التنفيذية والموارد البشرية والفنية والمالية اللازمة لذلك.

<u>لا بد من عمل الاطر الادارية لنظام المؤهلات، وهي ما يلي:</u>

1- تأسيس حوكمة موحدة لنظام التعليم والتدريب المهني والتقني
2- وضع خطة وطنية وتحديد المسؤوليات لتوجيه وإدارة عمليات POC و NQF
3- مراجعة POC تمشيا مع الطلب في سوق العمل ، بما في ذلك المهن الجديدة المطلوبة
4- مراجعة NQF تمشيا مع الطلب في سوق العمل ، بما في ذلك التخصصات الجديدة
5- تحديد أدوار جميع أصحاب المصلحة في العمليات الأساسية
6- توحيد المصطلحات والتعريفات بين كافة مرجعيات التعليم والتدريب ومؤسسات سوق العمل
7- تطوير المعايير المهنية
8- اعتماد منهجية تصميم المناهج، بما يستجيب للاطار الوطني للمؤهلات والتصنيف المهني
9- بناء القدرات ومشاركة جميع أصحاب المصلحة
10-النظر في القوانين والتشريعات ذات العلاقة
11-تعزيز وتهيئة الظروف للتعلم مدى الحياة